http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1353) السنة السادسة -الاحد (26) تشرين الاول 2008

الاراء الـــواردة فـي الـصـفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الإرهابيون ... تحت المجهر

كاظم حبيب
المانيا

أتمتع كثيراً بقراءة ابحاث ودراسات ومقالات الأستاذ الفاضل الدكتور قاسم حسين صالح. وغالباً ما وضعت مقالاته على جنب لكي أناقشها مؤيداً أو معارضاً. ولكن وللأسف لم أجد الوقت المناسب لخوض مثل هذا النقاش في مجال حيوي يحتل اليوم أهمية استثنائية في ظل التركة الثقيلة للماضي المرير والحاضر بمحنه المختلفة والمتعددة. واليوم قرأت مقاله المكثف الذي نشره تحت عنوان «الإرهابيون .. بعيون أكاديمية» مقارناً فيه بين رأي السياسيين بالإرهابيين وفهمهم لهم، وبين رأي الأكاديميين بهم وفهمهم لهم مستنداً في ذلك إلى دراسة لباحث أمريكي متخصص بعلم النفس السياسي هو مارك سيغمان، ومشيراً إلى رسالة دكتوراه لم تنته بعد لطالبة عراقية يشرف على بحثها الزميل ذاته تهدف إلى معرفة طبيعة الإرهابيين وبنيتهم الاجتماعية وتكوينهم التعليمي والثقافي والدوافع المحركة لهم ...الـخ. ورسالة الدكتوراه أخذت عينة من ٣٠٠ إرهابي مدان بجرائم الإرهاب في العراق، إضافة إلى استطلاع آراء ٦٠٠ مستجيب ومستجيبة من أربعة مواقع اجتماعية مختلفة، يتوقع أن تقدم الدراسة أدلة مهمة حول التباين بين رأي السياسيين ورأي الأكاديميين بالإرهابيين وعن صحة ما توصل إليه الباحث الأمريكي.

ومقال الأستاذ قاسم حسين صالح يستخلص أربعة استنتاجات تحتاج إلى مناقشة، وهي:

١. إن الإرهابي مريض ويحتاج إلى معالجة طبية نفسية، وليس كما يراه السياسي باعتباره يسعى إلى السلطة.

٢. ثم يؤيد استنتاج الأستاذ الأمريكي بأن نظريات علم النفس الغربية عاجزة عن تفسير الكثير من دوافع الإرهابيين.

٣. ويؤكد أن فهم الأكاديميين للإرهابيين أكثر موضوعية من فهم السياسيين لهم، وأن الإرهابيين ليسوا بالصورة التي ترسمها السياسة ويحددها السياسون.

٤. وينتهي بالقول إن فشل العالم وأقوى جيوش العالم في مكافحة الإرهاب بالقوة، لا بد أن يترك هذه المهمة للأكاديميين من علماء النفس والاجتماع والتربية.

حاولت هنا أن ألخص ما جاء في مقال الأستاذ الدكتور قاسم حسن صالح من أفكار أساسية في مقاله المكثف الذي نشر في موقع الحوار المتمدن الإلكتروني بتارخ ٢٠٠٨/١٠/٢١، العدد ٢٤٤١. ويمكن للقارئة والقارئ أن يراجع المقال المذكور. ويبدو لي إن قصر المقال لم يعط الفرصة للكاتب في شرح وتحليل وبالبرهنة على الاستنتاجات التي طرحها وأن لا يكتفي بما توصل إليه الباحث الأمريكي، ويقدمه لنا وكأنها حقائق ثابتة لا تحتاج إلى تحليل وتوضيح وإثبات.

سأحاول هنا أن أشير إلى عدد من الملاحظات لتحريك النقاش بصدد الإرهاب والإرهابيين وحول ما جاء في مقالة الزميل الفاضل الأستاذ الدكتور قاسم حسين صالح.

١. برغم أهمية المقالة التي يقدمها لنا الزميل وما تثيره من ملاحظات بشأن الموقف السياسي للسياسيين من الإرهاب، فإنها ترتكب، كما أرى، بعض الأخطاء المنهجية التي تستوجب المراجعة والتدقيق، ومنها سرعة التعميمات العديدة التي يطلقها الزميل كاستنتاجات قاطعة يقدمها للقارئة والقارئ في ضوء دراسة واحدة أنجزت من باحث أمريكي ورسالة دكتوراه لم تنته بعد ولكن كما يبدو نتائجها واضحة لديه منذ الآن! في حين أنها تحتاج إلى مزيد من الجهد والدراسات والبلورة والتدقيق، ومن ثم البحث في العلاقة الجدلية بين الوسائل والأهداف التي يسعى لها الإرهابي السياسي...الخ.

٢. يوجه الكاتب نقده إلى السياسة والسياسيين بشكل عام ودون استثناء معتبراً أن رؤيتهم للإرهاب والإرهابيين وحيدة الجانب، وأن فهمهم للإرهابي قاصر. لا يميز الزميل هنا بين السياسات المختلفة والسياسيين من مدارس واتجاهات فكرية وسياسية مختلفة ويراهم جميعاً وكأنهم كأسنان المشط متماثلين وموحدين في تحديد الإرهابي. وفي ذات الوقت يمدح البحث الأكاديمي والأكاديميين لأنهم يمتلكون عيوناً نافذة تستطيع أن تحلل لتتعرف على الإرهابي باعتباره شخصاً مريضاً يحتاج إلى معالجة، في حين لا يريد السياسي للإرهابي سوى المقصلة والسجن. ولا يحاول الكاتب أن يرى الفرق بين مهمة السياسي ومهمة الباحث، وهما مجالان مختلفان تماماً من جهة، فمهمة الباحث مثلاً إنجاز الدراسات النظرية والتطبيقية ووضعها تحت تصرف السياسي ليستفيد منها في عمله السياسي مع الإرهاب والإرهابيين، وضرورة اعتماد السياسي على الدراسات الأكاديمية التطبيقية، وليس النظرية فقط، في مواجهة مشكلة الإرهاب. ويقع الباحث في مطب الفصل بين الإرهابي وما يسعى إليه بغض النظر عن مرضه. فالإرهابي أسامة بن لادن مريض، ولكنه ماذا يريد؟ إنه يريد الوصول إلى السلطة، وبالتالي فأن السياسي غير مخطئ حين يحدد هذا الهدف، ولا يمكن الادعاء بأن كل السياسيين لا يعتبرون الإرهابي مريض نفسياً. كيف نتعامل مع الإرهابيين الذين وصلوا إلى السلطة، وهم في الوقت نفسه مرضى نفسياً . ومنهم كثرة من المستبدين في العالم العربي والإسلامي، وكان منهم صدام أيضاً.

٤. يفترض في السياسي الجاد أن يعتمد في مثل هذه الأمور على دراسات واستنتاجات علماء النفس والتربية والاجتماع والاقتصاد .. الخ في وضع استراتيج وتكيتك مكافحة الإرهاب والإرهابيين في المجتمع، شريطة أن لا يكون السياسي ذاته إرهابي بالأصل ووصل إلى السلطة عبر أساليب إرهابية، كما حصل في دولة البعث الدكتاتورية التي سادت في العراق ومارست شتى أنواع الإرهاب من مواقع السلطة. ولا شك في أن صدام كان مريضاً من منظور علم النفس الاجتماعي والسياسي ومصاب بأكثر من علة نفسية واجتماعية أصبحت معروفة للجميع وبرزت بشكل صارخ أثناء محاكمته، ولكنه كان في الوقت نفسه وفي حينها ولخمسة وثلاثين عاماً حاكماً قاهراً عبأ الملايين من العرب حول شعاراته البائسة والخائبة، سواء أكانت تلك الملايين من المتعلمين والمثقفين وأشباه المتعلمين والمثقفين أم من الجهلة والمحبطين في آن واحد. ولنا في حكام الكثير من الدول العربية والإسلامية الكثير ممن كان إرهابياً ووصل إلى السلطة وهو يمارس الحكم من نفس الموقع الذي مارس فيه الإرهاب قبل ذاك. ولهذا علينا أن نتبين عن أي سياسي نتحدث، إذ أن السياسيين يتباينون في ما بينهم أيضاً، وليسوا كلهم من أيديولوجية واحدة ولا أهداف واحدة ولا مصالح واحدة ولا أساليب واحدة يمارسونها عملياً. رمي جميع السياسيين في سلة واحدة أمر غير مقبول من حيث المبدأ، برغم أن بلداناً نامية كثيرة، ومنها العراق، تعاني مشكلة السياسيين الشموليين الذين يريدون الحكم بعيداً عن الحياة الدستورية وحرية الفرد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك فالحذر والتمييز في البحث ضروريان جداً والابتعاد عن التعميم المضر.

٥. لا يمكن القبول مثلاً بالاستنتاج الذي طرحه الزميل قاسم حسين صالح في نهاية المقال حين كتب يقول : «وبما أن السياسة وأقوى الجيوش في العالم قد عجزت عن القضاء على أعقد ظاهرة اجتماعية يشهدها القرن الحادي والعشرون فأن الإجراء الأكثر نفعاً للناس والوطن والإنسانية هو أن يصار إلى مشروع وطني يوكل أمره للأكاديميين من علماء النفس والاجتماع والتربية». ماذا يريد الزميل أن يقول بهذا النص غير الكامل. هل يريد أن يترك السياسيون الحكم لعلماء علم النفس والتربية والاجتماع، أم يريد أن تقوم مراكز البحث العلمي بدراسة ظاهرة الإرهاب والإرهابيين وتقديم المعالجات الضرورية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتربوية والتثقيفية والإعلامية ...الخ إلى السياسيين ليتعاملوا مع هذه الظاهرة، أي أن لا تكون القوة وتجييش الجيوش وحدها هي المهيمنة على ممارسة السياسة في معالجة المشكلة، بل يفترض أن تكون هناك سلة متكاملة من المعالجات لهذه الظاهرة.

الاحتمال الأول غير وارد ومرفوض، أما الاحتمال الثاني فهو الصائب والمطلوب بإلحاح، وأملي أن يكون سعي الزميل يتجه صوب الاحتمال الثاني باعتباره احتمالاً واقعياً وضرورياً في آن واحد. وهو ما طالبت وأطالب به باستمرار، إذ لا يمكن إنهاء الإرهاب بالقوة وحدها بأي حال، بل يفترض إزالة اسباب نشوء ونمو وتطور هذه الظاهرة.

من هنا يبدو لي بأن كان على الدكتور قاسم حسين صالح بدلاً من ان يقول بإن على العالم الذي فشل في مكافحة الإرهاب بالقوة أن يترك المهمة لعلماء النفس والتربية والاجتماع، أن يؤكد أن الإرهاب لا يكافح بالقوة وحدها بل بالتعاون مع علماء النفس والتربية والاجتماع والسياسة والا قتصاد ...الخ، ويكافح بمواجهة كل العوامل التي تسببت في بروز ظاهرة الإرهاب ومعالجتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وتربويا في آن واحد.

٧. ليس الفقر وحده سبب الإرهاب، وليست البطالة وحدها والعوز والحرمان وحدهما سبب الإرهاب، وليس الجهل والغيبيات وغياب التنوير الديني وحدها سبب الإرهاب، بل كلها معاً ومع أسباب أخرى تشكل العوامل الكامنة وراء بروز ظاهرة الإرهاب والإرهابيين ونموها وتطورها في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية معينة، وخاصة في بيئات الاستبداد والقسوة وغياب الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية، في بيئات البطالة والفقر والحرمان، في بيئة إسلامية فيها من الشرائع الدينية ما هو حمال أوجه قابل للأخذ بالقوة وبغيرها في آن واحد. وحين نقول في بيئات من هذا النوع لا يعني أنها لا تشمل الأوساط الاجتماعية الأخرى التي لها وعي معين وتأخذ على عاتقها قيادة هذه المجموعة أو تلك باتجاه إرهابي أو سياسي معتدل وفق واقع الحال.

٨. لا يعالج الإرهاب بقطع الرؤوس والسجون، بل بتنظيف هذه الرؤوس من الأدران التي علقت بها. وفي الوقت الذي يفترض ممارسة التربية والتعليم والتثقيف المستدام في مكافحة هذه الظاهرة، لا بد في الوقت نفسه من وضع المرضى النفسيين الذين يتسببون في موت الناس وتخريب الاقتصاد في دور خاصة وعزلهم لمعالجتهم أو في السجون حين تكون جرائمهم بالغة البشاعة. ولكن يفترض أن لا يتوقف بذل الجهد لمعالجتهم من الأمراض النفسية التي يعانونها.

كسياسي وأكاديمي اتبنى منذ ما يقرب من عشرين عاماً، أي بعد مغادرتي إقليم كُردستان العراق حيث كنت عضواً في حركة الأنصار الشيوعيين حتى عام ١٩٨٨، موقفاً رافضاً لحكم الإعدام، كما كنت وكتبت مقالاً ضد إعدام المجرم صدام، وكان أشرس وأعتى مستبد عرفه العراق طيلة قرون من جهة، وكان مريضاً نفسياً بمجموعة كبيرة من الأمراض والعلل النفسية المتشابكة، وكان سياسياً مارس الإرهاب قبل وصوله إلى الحكم وبعد وصوله إليه، كما كان مستعداً لممارسة الإرهاب في المعتقل لو كان في مقدوره ممارسة ذلك، وأن هذا المجرم لم يشعر بالندم للجرائم التي ارتكبها في مجازر الأنفال وحلبجة وضد أهالي الدجيل أو تهجير الكرد الفيلية والعرب الشيعة والأهوار بذريعة التبعية الإيرانية وزج العراق في أتون عدة حروب وموت مئات الألوف من البشر وتخريب الاقتصاد العراقي وتعريضه للاحتلال الفعلي ...الخ. لا ارى بأي حال أن قطع الرؤوس هو الحل لمعالجة مشكلة الإرهاب، ولكن لا بد من وضع المجرمين في السجون ومعالجتهم نفسياً في آن.

وأخيراً أشير إلى ما يلي:

١.النظريات الغربية في مجال علم النفس أدوات مهمة في التحليل والاستنتاج، ولكنها تحتاج إلى تعديل وتطويع لكي تتطابق مع واقع الحال في هذا البلد أو ذاك، إنها نظريات هادية وليست جامدة ولا بد من المرونة والوعي بالواقع عند استخدامها في التحليل والاستنتاج. والغرب لا يعرف تماماً مجتمعاتنا الإسلامية المصابة بالكثير من العلل النفسية والاجتماعية، برغم أنه كان سبب بعضها، ولهذا من المفيد جداً تطوير أو وضع نظريات أخرى في علم النفس الاجتماعي والسياسي تتناغم وتنسجم مع واقع بلداننا.

٢.إن فهم السياسيين للإرهاب والإرهابيين ليس واحداً وكثرة من السياسيين الديمقراطيين يدركون بأن الإرهابيين مصابون بعلل نفسية واجتماعية ولا بد من معالجتهم بطرق أخرى.

٣.وأن الإرهـاب لا يكافح بالقوة وحدها، بل وبأساليب وأدوات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية في آن واحد.

٤.ولا بد من الإشارة إلى أن علماء النفس الاجتماعي والسياسي .. يختلفون في تحليلاتهم وتصوراتهم ورؤياهم للإهاب والإرهابيين وهم ليسوا جميعاً على وفاق تام في هذا الصدد، إذ أنهم يستخدمون نظريات مختلفة وأدوات تحليل متباينة في أحايين كثيرة.

أتمنى على الأستاذ الفاضل أن يتحفنا بمزيد من الدراسات القيمة في هذا الصدد.

تـحـصـيـن الـقـضـاء

زهير كاظم عبود
السويد

تأكيد الدستور على استقلالية القضاء لايأتي من الفراغ، فالسلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم وتصدر أحكامها وفقا للقوانين، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون، حيث لم يجوز الدستور لأية سلطة مهما كان شكلها أو نوعها أن تتدخل في شؤون العدالة أو في العمل القضائي .

وبهذا التأكيد الصريح يؤكد الدستور كاشفا عن تبنيه نظرية الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا الفصل لايلغي العلاقة الجدلية والانسجام التام والتنسيق بين تلك السلطات من اجل تحقيق أسس دولة القانون، وبعد المصادقة على الدستور تم تفعيل دور القضاء العراقي بشكل ملموس، كما بدأت بوادر تحصين القضاء العراقي من قبل السلطة التشريعية، أخذت شكل قوانين . هذا التحصين يؤكد المنزلة المهمة التي تضطلع بها المؤسسة القضائية في العراق، حيث تلعب هذه المؤسسة دورا أساسيا في تنظيم الحياة الاجتماعية واستقرار المجتمع، من خلال ترسيخ أسس العدالة وقواعد القانون، ومن خلال ضمان تفعيل التشريعات التي تحمي الحقوق والحريات و كفالة حقوق الفرد والمجتمع ضمن الاسس التي رسمها الدستور وفصلتها القوانين، إضافة الى أن القضاء يعتبر ملاذ المواطن ومرجعيته في درء المظالم والتأكيد على ثقة المجتمع في الوصول الى تحقيق العدالة، وعدم التجاوز على القوانين والحقوق حتى من سلطة الحكومة على المواطن، التي فوضها المجتمع من خلال عملية التكليف بتحمل مسؤولية أدارة لدولة، باعتبار أن القضاء هو سلطة مرجعية لنظام الحكم وللمواطن ، وأن الاحكام التي يصدرها القضاء تعتبر عنوانا للحقيقة . ولعل إنشاء المحكمة الاتحادية العليا التي تأخذ على عاتقها مهمة الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة وتفسير النصوص القانونية تشكل ضمانة أكيدة في الفصل القانوني، حيث أن قراراتها ملزمة للسلطات كافة،وهي مهمة قضائية ودستورية تمارس لأول مرة في تأريخ العراق الحديث من قبل هيئة مستقلة نص عليها الدستور العراقي في المواد ٩٣-٩٤. بالنظر لكون القضاء العراقي الاعتيادي كان يصطدم دوما بفكرة تخصصه في تطبيق القوانين، ولافتقار العراق لمحكمة تفصل في شرعية القوانين ودستوريتها، كان لابد من إنشاء مثل هذا الصرح القضائي الكبير، والضمانة الاكيدة لمشروعية القوانين ومدى انطباقها مع نصوص الدستور، وبالتالي مرجعية قانونية تفسر مضمون النصوص الدستورية، وتشخص المخالفات التي ترتكبها السلطة التنفيذية أو التشريعية . ويعد القضاء أحد الركائز الاساسية التي تستند عليها دولة الدستور والقانون، فأنه أيضا يساهم في تطوير تلك الدولة ويدعم سعيها لتثبيت تلك الاسس، من خلال تفعيل دور القانون في المجتمع .

أن انسيابية العدالة تكون عبر تلك القرارات القضائية التي تؤكد الحق وتحميه من كل تعسف أو خرق أو انتهاك أو تجني وتعمل على صيانته بقرارات نافذة وملزمة لها قوة القوانين .

يضطلع القضاء العراقي بدور مهم في حياة العراقيين، إذ لايتحدد دوره بالفصل في المنازعات، ولافي توازن الحقوق ، إنما يتسع لدوره من خلال تحديد قوة الاحكام القضائية والعمل على أن تكون ملزمة ليس فقط بين المتنازعين من المواطنين، إنما حتى لجميع السلطات في الدولة، وبذلك يبعث على الاطمئنان والارتياح ويساهم في تأكيد وجود العدالة وثبوت صدق السلطات القابضة على الحكم ترسيخ تلك القواعد .

كما تساهم المؤسسة القضائية بالاضطلاع بدور مهم في استئصال الفساد المستشري بين مفاصل عديدة من جسم الدولة، نتيجة تراكم هذا المرض من الانظمة البائدة ومخلفات الانظمة المنتهية، ويساهم في المحافظة على المال العام ونظافة الوظيفة العامة، وكل هذه الامور تحقق الثقة وتمتين أواصر العلاقة بين المواطن والدولة وبين المواطن والقضاء .

وهذه الثقة يمكن استعادتها وترسيخها ضمن قيم المجتمع العراقي عمليا، من خلال تبوؤ عناصر مؤهلة وفاعلة ونزيهة ومقتدرة كراسي القضاء، ومن خلال تأهيل المجتمع ثقافيا وقناعة منظمات المجتمع المدني والاحزاب الوطنية بهذه الثقة. وفي حال عدم تمكن المؤسسة القضائية من إكمال عملها بحيادية وباستقلال تام، فأن الامر سينعكس سلبا على حال المواطن وثقته أولا، ومن ثم على دور وسمعة المؤسسة القضائية ثانيا، وبالتالي هيمنة العلاقات المتخلفة واللجوء الى أساليب عافتها الامم في تحصيل الحقوق، وضعف الثقة المتبادلة بين هذه الاطراف، وهيمنة سلطة القوة والقهر والطغيان وتضرر المجتمع ضررا كبيرا حيث تهدر حقوق الناس .

ولذا فان تجرد القضاء من النزعات الحزبية والتطرف الديني والطائفي شرط أساسي لخلق تلك القاعدة التي يؤسس القضاء عليها مكانته ، ويتجلى ذلك من خلال الحيادية ومساواة الناس أمام القانون، والتقاضي حق مكفول ومصون للجميع دون استثناء ، فإذا تجرد القاضي من نزعاته الشخصية وارتباطاته الدينية أو السياسية، فأنه بذلك التجرد يعكس واجب القضاء الحقيقي بالاستقامة المهنية وموجبات العمل القضائي التي يمليها شرف المهنة وحجم المسؤولية ، إضافة الى أن نزاهة القاضي وحياديته واجتهاده للوصول الى ما يعتقده متطابقا مع القانون ويحقق العدالة يساهم بشكل أكيد في ترسيخ الشروط اللازمة لحماية أسس ومعايير حقوق الانسان .

ويمكن أن نلمس ذلك الترابط الوثيق بين مفهومي الاستقلال والنزاهة، حيث لايمكن التفريط بأي كفة منهما في شخصية القاضي أو في عمل المؤسسة القضائية، ولهذا يتعين على السلطة التشريعية أن تساهم بشكل فعال في تفعيل تلك المفاهيم بشكل عملي من خلال القرارات والقوانين التشريعية الداعمة لذلك، ويتعين على السلطة التنفيذية أن تعكس قناعتها في استقلالية القضاء ونزاهته من خلال تمكينه أداء دوره الفاعل والمهم بانسيابية مع توفير الامكانات المادية التي تمكنه من القيام بدوره على الوجه الاكمل. أن العناية بالجهاز القضائي وإصلاحه والاهتمام بالمؤسسة القضائية من بين الخطوات التي تعكس القناعة في السعي لتأسيس دولة القانون وإعادة اعتبار القضاء، والتأكيد على الاستقلالية التي أوجبها الدستور والحياة السياسية في العراق الاتحادي الديمقراطي، باعتباره سلطة مستقلة وحماية القضاة من التعسف بالفصل الكيفي والاحالة على التقاعد قبل الوقت المحدد أوالاحالة على الوظائف المدنية، ووضع الاعتبارات الايجابية لضمان حسن معيشتهم وعوائلهم بعد إكمالهم السن القانونية المطلوبة للإحالة على التقاعد، كما أن الخطوات الداعمة بتحسين رواتب القضاة وأعضاء الادعاء العام من خلال صدور القانون بتاريخ ٨/حزيران /٢٠٠٨ ومنحهم المخصصات المالية المتناسبة مع واقع الحياة ومتطلباتها الضرورية، ومراعاة المتغيرات الاقتصادية وحفظ المكانة الاجتماعية للقاضي، الاضافة الى تأمين الحماية الشخصية في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق .

أن الجانب المالي مهم جدا في تدعيم حصانة القاضي لأبعاده عن الحاجة، كما أن التعامل مع القضاة على أساس المنزلة الكبيرة التي أولاها لهم المجتمع وأكد عليها الدستور وحرصت عليها الدولة، يتطلب أن تكون هناك دعامات أساسية وضرورية غير الدعم المالي، من بين أهمها توفير السكن الملائم والضروري واللائق للقضاة في الاقضية والنواحي .أن تلك المناطق في العراق وكما نعرف تعاني قلة الوحدات السكنية للقضاة، أو عدم ملاءمتها وتناسبها مع القضاة، حيث لايتطابق المنطق أن يبحثوا عن بيوت غير لائقة للإيجار لأشغالها في تلك المناطق التي يوجب القانون عليهم السكن والاقامة فيها .

أن أنجاز هذه الصفحة من صفحات دعم القضاء وتحصينه يتطلب تحركاً سريعاً وعاجلاً لتوفير الوحدات السكنية التي فرطت السلطة البائدة فيها بيعا أو تفريطا، إمعانا في التفريط بهيبة ومكانة القضاء .

ونجد أن التفكير والتخطيط في جعل توفير الوحدات السكنية من الضرورات التي يمكن أن تتولى انجازها شركات أجنبية أو محلية على وجه السرعة، توفر مطلبا أساسيا يدعم هيبة القضاء العراقي وينقذ القضاة من معاناة كبيرة في تلك المناطق، وخصوصا أن تلك المحاكم يتولاها القاضي في بداية عمله القضائي، وذلك المشوار الاول في بداية عمله القضائي مهمة جدا لاستقراره وأنتاجة وإبداعه في البحث والتنقيب والاستنتاج .

وبالتأكيد أن القاضي حين يشعر بتلك الالتفاتة التي خصتها الدولة للقضاء، يمكن أن يساهم بشكل فاعل في رقي المجتمع وتطوير معالم العمل القضائي، فحصانة القاضي التي وفرها له الدستور وجسدتها القوانين تنتج الاستقامة والنزاهة والابداع في طرق التوصل الى الحقيقة والعدالة، وبالتالي مايدفع القضاة للبحث والتعمق في القواعد القانونية واستنباط الاحكام وتحليل النصوص تحليلا لايخل بأسسها وينسجم مع العدل، ويساهم بالتالي في تأسيس مجتمع يسوده القانون وتحكمه العدالة .

إن دول العالم التي تحترم القضاء وتوليه اعتبارات خاصة لجأت الى منح القضاة مخصصات مالية كبيرة ، وقامت مؤسسات الدولة بتخصيص بيوت وشقق مؤثثة يتم تجديدها سنويا لسكن القضاة طيلة ممارستهم لعملهم القضائي، كما قامت دول أخرى بمنح القضاة سفرات مع عوائلهم لترويح أنفسهم وتجديد نشاطهم، ولكننا نشير الى مسألة غاية في الاهمية التزمت بها جميع دول العالم التي تضع للقضاء فيها مكانة متميزة، وهي منح القضاة وأعضاء الادعاء العام العاملون في القضاء جوازات سفر خاصة ذات صفة دبلوماسية تضفي عليهم الحصانة وتقيهم شروط الحصول على سمات الدخول للبلاد التي يرومون زيارتها أو متابعة دراستهم فيها، أو حضور الدورات والندوات القانونية .

وعليه فأن الحكومة العراقية اليوم مطالبة بأن تجاري تلك الدول مادام الدستور يولي القضاة تلك المنزلة المتميزة والرفيعة، واستكمالا للخطوات التي يجب تحقيقها لتطوير واقع القضاء العراقي والنهوض بالمؤسسة القضائية، وتحصينا للقضاة، وبما يرفع من سمعة ومكانة القضاء العراقي .

وبالتأكيد أن خطوات أخرى تساهم في ترصين واقع القضاء العراقي، وتعيد لنا تلك المؤسسة الفاعلة ذات التأريخ العريق والمشهود.

الصحافة العراقية .. ثبات سلم الوظائف في عالم متحرك

د.جليل وادي

في عالم انفتحت فيه الفضاءات الاعلامية على مصاريعها ، وتسيدت فيه الفضائيات ، متقدمة على بقية وسائل الاعلام من حيث الفورية في نقل الخبر وسعة الانتشار وفاعلية التأثير على الجمهور .

في هذا الواقع الاعلامي المتحرك الذي لم يكن حاله هكذا قبل عقد ونيف ، حدثت العديد من المتغيرات التي طال بعضها بنية الوظيفة الاعلامية وتبدّل اولويتها بالنسبة للوسيلة وما تتسم به من خصائص فنية ،وقد تمكنت بعض الوسائل الاعلامية في بعض الدول من تكييف نفسها مع هذه البيئة المتغيرة ، بينما ظلت في دول اخرى تراوح مكانها من دون اجراء تغييرات في سلم الوظائف الذي لم يعد ملائما للاهداف التي تسعى هذه الوسائل الى الوصول اليها، اذ لم تعد الوظيفة الاخبارية فاعلة في الصحافة الا بحدود ضيقة جدا ، ذلك ان الفضائيات تقدم لجمهورها الخبر لحظة وقوع الحدث ، وقبل ان ينشر في الصحافة بساعات طويلة ، مايفقد الخبر اهمية نشره في الصحافة ،بخاصة ان الفضائيات لم تكتف ببث خبر الحدث فحسب ، بل تمتد تغطيتها الى تقليب الحدث على وجوهه المتعددة من خلال ملاحقة المحللين والخبراء والمسؤولين عبر تغطيات آنية يعدها محررون يتمتعون بحرفية القدرة على اشباع حاجة الجمهور للمزيد من المعلومات عن الحدث الذي وقع على بعد الاف الاميال من موقع المحطة ، وبهذا تكون الصحافة قد فقدت فاعليتها ايضا في وظيفة التحليل والتفسير ، وصار لزاما عليها ان ترتب سلم وظائفها ليتسنى لها مواكبة الحراك الاعلامي الذي تؤديه الوسائل المرئية والمسموعة من جانب ، ولتحافظ على قدرة التأثير في جمهورها من جانب اخر .

وهنا لابد ان تتقدم مساحة ابداء الاراء بوصفها موضوعا ينطوي على التحليل والتفسير على حساب الوظيفة الاخبارية ، بخاصة ان الرأي يندرج ضمن وظيفة تشكيل الرأي العام الذي تجهد وسائل الاعلام على تكوينه، وبهذا توفر المزيد من الفرص لعرض وجهات النظر وتقديم الادلة والشواهد ، الامر الذي يشجع على المشاركة الشعبية في حوار بناء يناقش مختلف الشؤون الانسانية ، ومن الناحية الفنية تضفي زيادة مساحة الرأي على الصحيفة جانبا من التفرد يميزها عن بقية وسائل الاعلام ، وبالتالي تقديمها اراء لاسماء بعينها لايمكن للجمهور الحصول عليها من وسائل اخرى .

هذا الخياركان من بين بديلات عديدة لجأت اليها المؤسسات الصحفية القومية التي ايقنت انها لاتملك القدرة على ما يجعلها منافسة للفضائيات والانترنيت، كمحدودية استخدامها للتكنلوجيا الحديثة ، او افتقادها لشبكة العلاقات مع صناع القرار بما يتيح لها تحقيق سبق صحفي يحيلها الى مصدر من المصادر التي تستقي منها فضائيات الاخبار كما هو الحال في بعض الصحف الامريكية والبريطانية . اما تلك الصحف التي مازالت تعتمد وبنسبة كبيرة في تغطياتها على ما تبثه وكالات الانباء وما تنشره الصحف الاجنبية كما هو الحال في الصحافة العراقية ، فأنها حققت تراجعات كبيرة وملحوظة في مجال الاستحواذ على الجمهور ، وجاء ذلك جراء العجز او اللامبالاة او الاوهام التي تسيطر على عقول القائمين عليها بأن الصحافة مازالت قادرة على تقديم وظيفة اخبارية فاعلة ، واظن ان بحثا ميدانيا موضوعيا يكشف ان غالبية الجمهور العراقي لايستقي اخباره من المصادر الصحفية العراقية .

وطالما الامر كذلك فما الجدوى من جعل الوظيفة الاخبارية في مقدمة الوظائف التي تقوم بها ، بخاصة ان اغلب صحفنا تصدر في العاصمة ، ما يشيرالى انها تطمح ان تكون صحفاً قومية ، بمعنى اخر انها تستهدف الجمهور العراقي برمته ، وبصرف النظر عن هذا الطموح غير المعلن وغير الموضوعي في الوقت نفسه ، فان صحافتنا اضاعت جانبا من وظيفتها بما في ذلك الاخبارية عندما لم تحدد الجمهور الذي تستهدفه بدقة ، والمساحة الجغرافية التي تغطيها ، ندرك تماما ان الصحافة العراقية عموما ادرجت ضمن وظائفها مهمات لاتمت للصحافة الحقيقية بصلة لايتسع المجال هنا لذكرها .

وبما ان صحف بغداد صحف قومية الطموح وليست اقليمية فأن ذلك يجعل بالمقدور القول ان وظيفتها الاخبارية تلاشت ، وهو ما لايتجرأ القائم بالاتصال الصحفي على قوله ،وقد لاينطبق هذا القول على الصحف الاقليمية ،ذلك انها تقدم وظيفة اخبارية تغطي فيها احداثا لاتنطوي على ابعاد دولية او قيمة انسانية كبيرة ، الامر الذي يجعل هذه الاحداث خارج اهتمام وكالات الانباء الدولية .

انطلاقا من ذلك ادركت مؤسسات صحفية عربية ودولية هذه الحقيقة مبكرا ، فزادت من مساحة الرأي والدراسات والتغطيات الخاصة والاكثار من الصفحات الثابتة ، وبذلك جعلت الوظيفة الاخبارية في نهاية سلم وظائفها وان قدمتها في صفحاتها الاول لارتباطها بالمجال السياسي الذي يعد اكثر المتغيرات تأثيرا على الجمهور .

ان تراجع الوظيفة الاخبارية للصحافة لايرتبط بالفورية التي تمتاز بها الفضائيات والانترنيت فحسب ، بل من السمات غير المرنة لهذه الوسيلة ، وانخفاض مستوى الجوانب التأكيدية ، على العكس من التلفزيون الذي يقدم الحدث بالصوت والصورة والحركة ، ومثل هذه الخصائص تزيد من صدقية هذه الوسيلة لدى الجمهور في حين لايتوفر ذلك للصحافة ، فضلا عن ان الصحافة تقتضي من جمهورها التمتع بمهارة القراءة والكتابة ،وبذل الجهد بالمطالعة، والحصول على نسخة الجريدة ، وانفاق المال في ذلك .

واذا كانت الصحافة تتميز بخاصية امكانية مطالعتها في الاوقات التي يرغب بها القاريء، فأن الانترنيت توفرت فيه جميع الخصائص المميزة لوسائل الاتصال الجماهيرية كافة ،بما في ذلك اختيار اوقات المشاهدة ، وبذلك جعلت جميع هذه الميزات من التلفزيون الاكثر حضورا عند الجمهور من بقية الوسائل الاخرى ، وربما يتغير هذا المشهد عندما يكون الانترنيت متاحا بعد ان يتجاوز الجمهور العقبات التكنولوجية والتكاليف المادية التي تحول دون الاستفادة منه بطاقته الهائلة. وفي الوقت الذي انعكست فيه تلك الخصائص ايجابا على وظيفة التلفزيون الاخبارية ، انعكست سلبا على الصحافة .

وازاء هذه المتغيرات التي يدركها القائم بالاتصال العراقي ، لابد من اعادة النظر في ترتيب الوظائف الصحفية اذا ما اريد للصحافة ان تتبوأ مكانا مرموقا لدى الجمهور ، وبعكسه فأن مساحة تأثيرها تتضاءل ، وبالتالي يتراجع دورها في تشكيل رأي عام مستنير ازاء الظروف والتحديات التي يمر بها بلدنا ، فضلاعن مساعدة السياسيين على اتخاذ القرارات الصائبة ، وما يفترض ان تضطلع به في عملية التنمية التي يراد لها ان تكون شاملة .

ان الصحافة العراقية التي مازالت لم توظف التكنولوجيا بالقدر الكافي الذي يؤهلها لاداء وظائفها بالشكل الامثل ، والتي لم تؤهل ملاكاتها للاستفادة من معطيات ثورة الاتصال ، واستسلامها للامر الواقع ، وركونها الى سياقات تقليدية في العمل من دون تبديلها او تعديلها على وفق المستجد من المتغيرات ، مطالبة بتكييف نفسها بحدود ما متاح لها من امكانات مع هذا الواقع الاعلامي سريع التحرك ، والا فأنها ستمنى بمزيد من التخلف الذي يعطل دولاب ادائها لوظائفها ، وبخاصة تلك المرتبطة بالجمهور.